

أوقفوا التعذيب

تقرير قطري موجز: أوزبكستان

التعذيب في أوزبكستان: ملخص

في أوزبكستان يتفشى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا تزال منظمة العفو الدولية تتلقى مزاعم مستمرة وذات صدقية بشأن وقوع التعذيب وإساءة المعاملة على أيدي قوات الأمن¹ وموظفي السجون بشكل اعتيادي وعلى نطاق واسع. وتشير الأنباء إلى أن الأشخاص يتعرضون للتعذيب وإساءة المعاملة عند القبض عليهم وأثناء نقلهم وفي فترة انتظار المحاكمة وفي مرافق الاحتجاز. ولا يُقدّم سوى عدد قليل جداً من الأشخاص إلى ساحة العدالة بسبب ممارسة التعذيب. ولا تُجري السلطات في أوزبكستان في العادة تحقيقات فعالة في مزاعم التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

يستند هذا التقرير الموجز إلى بحوث وحالات دراسية فردية، وبيّن:

- أنّ المحاكم في أوزبكستان كثيراً ما تستند إلى الاعترافات التي تُنتزع تحت وطأة التعذيب؛
- أن الشكاوى المتعلقة بالتعذيب يمكن أن تؤدي إلى وقوع عمليات انتقام خطيرة، بما فيها المضايقة والترهيب والمزيد من التعذيب؛
- أن المشتبه بهم من أعضاء وأنصار الجماعات الدينية والحركات السياسية المعارضة عرضة للخطر بشكل خاص؛
- أن ظاهرة الإفلات من العقاب متفشية، ويتم تجاهل الشكاوى المتعلقة بالتعذيب بشكل اعتيادي، ويجري التحقيق مع عدد قليل جداً من الأشخاص أو محاكمتهم على ضلوعهم في ممارسات التعذيب؛
- أن حكومة أوزبكستان لا تنفذ توصيات الهيئات الدولية لحقوق الإنسان في العادة؛
- أن السلطات في أوزبكستان تتفادى التدقيق في أوضاع البلاد، برفضها دعوة خبراء دوليين مناهضين للتعذيب إلى زيارة البلاد؛
- أنه يجري استخدام طائفة من أساليب التعذيب، ومنها الضرب والخنق واغتصاب الرجال والنساء؛
- أنّ بعض السجناء يتحدثون عن احتجازهم في زنازن إسمنتية مكتظة وتعريضهم للضرب؛
- أنه كثيراً ما يُحتجز الأشخاص الذين يتم تسليمهم بمعزل عن العالم الخارجي، ويُمنعون من الاتصال بالمحامين أو مع أفراد عائلاتهم.

وقد اتخذت أوزبكستان بعض الخطوات الرسمية نحو تعزيز الضمانات ضد التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، وألغت عقوبة الإعدام في عام 2008. ولكنها لا تنفذ هذه القوانين في الممارسة العملية، ولا تتبنى تدابير إضافية من شأنها منع التعذيب ومساءلة مرتكبيه.

ويتعين على السلطات الأوزبكستانية أن تتخذ إجراءات عاجلة، تشمل: التحقيق في شكاوى التعذيب؛ ومراجعة الأحكام السابقة التي استندت إلى أدلة انتزعت من أصحابها

تحت وطأة التعذيب؛ وحظر الاعترافات القسرية؛ وضمن أن تكون جميع المحاكمات عادلة تماماً؛ والامتناع عن استخدام حجة "الأمن الوطني" لاستهداف المعارضين؛ والتعاون مع آلية الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالتعذيب؛ ووضع حد لإجراء المحاكمات المغلقة في معسكرات السجون.

إن التعذيب لا مبرر له على الإطلاق؛ فهو غير قانوني، ووحشي، ولاإنساني.

خلفية قطرية

منذ إعلان استقلال جمهورية أوزبكستان في سبتمبر/أيلول 1991، فاز الرئيس إسلام كريموف في أربع انتخابات رئاسية بدون منافسة فعلية، وعيّن جميع الحكومات المتعاقبة. ولا توجد أحزاب سياسية معارضة مسجلة، كما أن جميع الأحزاب الرسمية تدعم الرئيس كريموف. وقد حظر البرلمان حركة "برليك" (الوحدة) المعارضة في عام 1992، وحزب "إرك" (الإرادة) المعارض في عام 1993. ومنذ ذلك الحين اعتقلت قوات الأمن عشرات الأعضاء والأنصار في حزب "إرك". ولا يزال حزب "إرك" يعمل في المنفى بقيادة محمد صالح، بينما انتقل كريموف بشكل سلس من رئيس الحزب الشيوعي الأوزبستاني إلى رئيس جمهورية أوزبكستان المستقلة.

وتتسم الأوضاع الاقتصادية بانعدام المساواة بشكل صارخ. وتسيطر نخبة صغيرة من الموسرين- وفي قلبها أفراد عائلة الرئيس المباشرين- على احتياطي البلاد من الذهب واليورانيوم والنحاس وعلى صناعة القطن التي تزيد عائداتها على مليار دولار. ولا تزال الأغلبية العظمى من الناس، ولاسيما في المناطق الريفية، تكابد مصاعب الحياة المعيشية. فالفساد أصبح وباءً يقوّض حقوق الإنسان وحكم القانون على حد سواء.

إن أوزبكستان دولة علمانية، ولكن السكان المسلمين يشكلون الأغلبية السائدة فيها، وتخضع الممارسات الدينية لقيود صارمة. فالحكومة لا تنفكُّ تلاحق الذين يرتادون المساجد التي تقع خارج نطاق سيطرة الدولة أو الكنائس والمعابد غير المسجلة، وقد سُجن آلاف الرجال والنساء بسبب صلاتهم المزعومة بجماعات إسلامية وإسلاموية ومسيحية غير مرخصة أو غير مشروعة. وتعرّض العديد منهم للتعذيب أو إساءة المعاملة، وأرغموا على توقيع اعترافات، إلا أن الشكاوى المتعلقة بإساءة المعاملة نادراً ما تؤخذ على محمل الجد، ولا يتم التحقيق فيها تقريباً، ولا تتوقف الحكومة عن تبرير استهدافها للجماعات الدينية على أساس "الأمن الوطني"، كما تُوجّه إلى أغلبية الأشخاص الذين تتم إدانتهم القيام بأعمال إرهابية أو "أنشطة مناهضة للدولة".

ولا يجرؤ على العمل داخل أوزبكستان سوى عدد قليل جداً من نشطاء حقوق الإنسان. ويتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون ونشطاء المجتمع المدني للمضايقة والمراقبة على أيدي موظفي الأمن بشكل اعتيادي. ويتم التنصت على الاتصالات، وتُمنع الاحتجاجات والاجتماعات مع الدبلوماسيين. ويتعرض النشطاء للضرب على أيدي أفراد الشرطة وأشخاص يُشتبه في أنهم من أجهزة الأمن. كما يستمر التهديد بالانتقام - ضد النشطاء وضد أفراد عائلاتهم وشركائهم - على حد سواء.

وقد أُطلق سراح ثلاثة من المدافعين عن حقوق الإنسان لأسباب إنسانية على مدى السنوات الثلاث السابقة - وهي علامة صغيرة على التقدم - ولكن هناك ثمانية نشطاء

آخرين مازالوا في السجن بعد إدانتهم جميعاً في محاكمات جائرة، وهم يقضون أحكاماً بالسجن لمدد طويلة في أوضاع تصل إلى حد المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة.²

وتخضع جماعات حقوق الإنسان التي تعمل في المنفى لمراقبة أجهزة الأمن، مما يرغم النشطاء على الموازنة بين أنشطتهم وبين التهديد المهدق بأفراد عائلاتهم الذين يواجهون العواقب في الوطن. كما يجري تشويه صدقية المنظمات المحلية والدولية لحقوق الإنسان بشكل عدائي من قبل المسؤولين الأوزبكستانيين وعن طريق الحملات الواسعة النطاق في وسائل الإعلام التي تديرها الدولة. إن الرقابة الصارمة على وسائل الإعلام، وعدم السماح بدخول البلاد، وشيوع ثقافة الخوف، مجتمعةً، تعني أن المنظمات الحقوقية والرقابية تواجه صراعاً مستمراً من أجل تلقي المعلومات ونشرها.

التعذيب في أوزبكستان: تفاصيل

الاعترافات بالإكراه

تستند المحاكم في أوزبكستان بشكل مكثف إلى "الاعترافات" والمعلومات التي تجرّم المتهمين والتي يتم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب أو إساءة المعاملة أو بالخداع. وكثيراً ما يتجاهل القضاة أو يرفضون مزاعم التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، حتى في حالات تقديم أدلة ذات صدقية في المحكمة.

ففي العقد الماضي أصدرت المحكمة العليا في أوزبكستان بكامل أعضائها، مرتين، توجيهات لفتت فيها انتباه القضاة إلى حظر التعذيب وذكّرتهم بالتزامهم باستبعاد الأدلة التي تُنتزع بالإكراه. بيد أن تلك التوجيهات لم يكن لها تأثير من الناحية الفعلية.³

ومضة: تفجيرات طشقند، فبراير/شباط 1999

اعتُقل مئات الرجال والنساء عقب وقوع ستة تفجيرات في طشقند في فبراير/شباط 1999. وقد قُتل ما لا يقل عن 13 شخصاً وجرح أكثر من مئة آخرين في تلك التفجيرات، التي وصفتها السلطات بأنها محاولة لاغتيال الرئيس كريموف، واتهمت أحزاب سياسية علمانية معارضة بالتآمر مع جماعات إسلامية مدربة في الخارج بهدف إنشاء دولة إسلامية في أوزبكستان.

وزعم العديد من الأشخاص الذين قُبض عليهم على خلفية الانفجارات أنهم تعرضوا للتعذيب وإساءة المعاملة. وكان بينهم من يُشتبه في أنهم من أنصار حركتي "إرك" و"برليك" الإسلاميتين المحظورتين وأفراد عائلاتهم وبعض مراقبي حقوق الإنسان المستقلين.

في 28 يونيو/حزيران 1999، حُكم على ستة رجال بالإعدام بسبب ضلوعهم في التفجيرات. وأشارت الأنباء إلى إعدام عدد من الأشخاص. وحُكم على 16 متهماً بالسجن لمدد تتراوح بين 10 سنوات و 20 سنة.

وفي العديد من الحالات التي شهدتها منظمة العفو الدولية مُنع المعتقلون من اختيار روية محامين والحصول على رعاية طبية والاتصال بعائلاتهم. ووفقاً لمصادر مستقلة وذات صدقية، فإن الإفادات التي تُنتزع تحت وطأة التعذيب كانت تُقبل بشكل اعتيادي كأدلة، وكثيراً ما شكّلت أساساً للمحاكمات. وعلى المستويات كافة- من المدعين العامين

إلى المحاكم، إلى مسؤول الشكاوى في البرلمان- فشلت السلطات الأوزبكية في إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة في الوقت المناسب في مزاعم التعذيب وإساءة المعاملة.

دراسة حالة: ممدالي محمودوف

الاعتراف تحت التعذيب، وإساءة المعاملة في السجن

يزعم ممدالي محمودوف أنه تعرض لتعذيب منظم في فترة انتظار المحاكمة، وأُرم على الاعتراف بصلوعه في تفجيرات طشقند في عام 1999. كما أنه تحدث عن مشاهدة التعذيب والتعرض له أثناء وجوده في السجن.

وقال ممدالي محمودوف، الذي احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثلاثة أشهر في عام 1999، إنه تعرض للضرب بشكل متكرر، وتم إدخال أبر تحت أظافره، وحرق يديه وقدميه، وتعليقه بينما كانت يداه مقيّدتين خلف ظهره، كما وُضع قناع واق للغاز على وجهه مع إطفاء زر الهواء، وهُدّد بالاعتصاب والقتل.

وظل محمودوف ينفي التهم الموجهة إليه باستمرار، وقال في المحكمة إنه أُرم على الاعتراف تحت وطأة التعذيب على أيدي أفراد جهاز الأمن. وقُدّم محمودوف ومحاموه وعائلته شكاوى عديدة بشأن تعرضه للتعذيب المزعوم إلى المدعي العام ومحاكم الاستئناف، ومنها المحكمة العليا، ووزارة الداخلية ومكتب المظالم الخاصة بحقوق الإنسان. ولكن لم يُجر أي تحقيق شامل ومستقل ومحاييد في تلك المزاعم.

وعقب إصدار الحكم بحقه، وفي الفترة بين أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2000، أمضى محمودوف بعض الوقت في معسكر سجن جاسليك في منطقة كراكالباكستان. ويقع السجن في ثكنات سابقة للجيش السوفييتي في منطقة نائية من الصحراء بجنوب غرب بحر آرال.

وفي رسالة بعث بها إلى الخارج وتحدث عن الضرب الذي تعرض له على أيدي موظفي سجن جاسليك، وادعى أنه فقدَ 24 كيلوغراماً من وزنه في غضون أربعة أشهر فقط.

بعد ثلاث سنوات أوصى المقرر الخاص للأمم المتحدة بأن أوزبكستان "ينبغي أن تعير اهتماماً عاجلاً بمطلب إغلاق مستعمرة جاسليك، التي تخلق، لمجرد موقعها، ظروف اعتقال تصل إلى حد المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للنزلاء وذويهم على حد سواء." وبعد مرور عقد من الزمن، لا يزال سجن جاسليك مفتوحاً ولا تزال منظمة العفو الدولية تتلقى مزاعم مشابهة بشأن التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة في مركز الاعتقال ذلك.

وفي رسالة هُربت إلى خارج السجن في عام 2004، أشار محمودوف إلى أن سلطات السجن كانت تستهدف السجناء المدانين بجرائم مناهضة الدولة أو الانتماء إلى جماعات دينية محظورة. وقد أرم الرجال على الزحف وهم عراة على أرضية السجن، وتعرضوا للضرب بالهراوات والأنايب المعدنية. كما تعرضوا للركل والضرب بسبب عدم ترديد النشيد الوطني. وسُجنوا في زنازين صغيرة باردة ورطبة، وتُركوا عراة وبدون ماء أو مراحيض لأيام عدة.

وفي أبريل/نيسان 2013 - أي بعد مرور شهر على موعد استحقاق إطلاق سراح محمودوف، تم تمديد مدة حُكمه ثلاث سنوات أخرى بسبب ارتكابه 31 انتهاكاً مزعوماً لقواعد السجن، مع أن سلطات السجن لم تكن قد أبلغته في السابق بأنه انتهك أية قواعد.

في ذلك الوقت كان محمودوف في حالة صحية متردية، وكان يعاني من التدرن الرئوي وارتفاع ضغط الدم. وخشيتُ عائلته ألا يتمكن من البقاء على قيد الحياة إلى حين إكمال فترة تمديد الحكم. وفي مطلع أبريل/نيسان 2013 أصيب بأزمة قلبية. وفي 19 أبريل/نيسان 2013 أطلق سراحه أخيراً لأسباب صحية.

الانتقام بسبب الجهر بالشكوى

إذا شكوت من التعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة في أوزبكستان، فإنك تتعرض لخطر الانتقام الشديد. وقد تلقت منظمة العفو الدولية أنباء بشأن تعرّض بعض المعتقلين والسجناء وأفراد عائلاتهم ومحاميهم للضرب وإساءة المعاملة والمضايقة والتهديد والترهيب في أعقاب إثارة بواعث قلقهم حيال التعذيب. ونتيجة لذلك، فإن عدداً قليلاً جداً من الضحايا يرغبون في أن تتحدث منظمة العفو الدولية عنهم علناً. وربما يكفل القانون الأوزبستاني حق الأشخاص في تقديم شكوى بشأن المعاملة غير القانونية، إلا أن مشاعر الخوف وانعدام الضمانات الفعالة في الواقع تمنع العديد من الأشخاص من التطرق إلى مطالبهم.

وكثيراً ما يتعرض المعتقلون الذين يقدمون إلى مكتب المدعي العام شكوى تتعلق بالتعذيب أو غيره من أشكال إساءة المعاملة في الحجز للتعذيب إلى أن يوافقوا على سحب شكاوهم. وتعتمد قوات الأمن إلى ترهيب أفراد عائلاتهم إذا لم يسحبوا الشكاوى. ويتلقى المعتقلون تهديدات بتشويه أعضائهم أو توجيه تهم أشد خطورة لهم. كما يتعرضون - رجالاً ونساءً - للاغتصاب الفعلي و/أو التهديد بالعنف الجنسي. ويُقال للمعتقلين الذكور بأنه سيتم اغتصاب أمهاتهم أو زوجاتهم أو بناتهم أو شقيقاتهم إذا لم يسحبوا الشكاوى.

وفي الأغلبية العظمى من الحالات لا تؤدي الشكاوى إلى إجراء تحقيقات مستقلة أو محايدة. وفي الحقيقة غالباً ما تقوم وزارة الداخلية ومكتب المدعي العام بتحويل الشكاوى إلى الجهات نفسها المتهمه بممارسة المعاملة غير القانونية.

ومضة: اضطرابات أنديجان، مايو/أيار 2005

في 12-13 مايو/أيار 2005، شنّ رجال مسلحون هجوماً على الثكنات العسكرية والمباني الحكومية في مدينة أنديجان الواقعة بجنوب شرق أوزبكستان، بالقرب من الحدود مع قرغيزستان، واقتحموا سجن المدينة وحرروا مئات السجناء واحتلوا مبنى للحكومة الإقليمية واحتجزوا عدداً من الرهائن.

وقد دفعت تلك الأحداث آلاف الأشخاص إلى التجمع في ميدان المدينة. ودعا المتحدثون إلى تحقيق العدالة ووضع حد للفقر. وكان معظم الناس المتجمعين عرّلاً. ولكن قوات الأمن ردّت بإطلاق النار على الحشد بصورة عشوائية، فقتل مئات الرجال والنساء والأطفال.

وآدعت السلطات الأوزبكية في وقت لاحق أن الاحتجاج كان انتفاضة مسلحة نظمها أفراد في جماعات إسلامية محظورة. وردت الحكومة بشن حملة قمعية على حرية التعبير، وحاولت منع نقل الأخبار المستقلة بشأن الاحتجاج. وقد اعتُقل مئات المتظاهرين وتعرضوا لإساءة المعاملة. كما تعرضوا للتعذيب وأرغموا على الاعتراف بالتورط في أعمال العنف. وتم ترهيب الشهود ومضايقة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وضربهم واحتجازهم بتهم جنائية خطيرة.

وأدين مئات الأشخاص بجرائم الإرهاب وحُكم عليهم بالسجن لمدد طويلة بزعم ضلوعهم في اضطرابات أنديجان إثر محاكمات جائرة، أجري معظمها سرّاً.

وبعد مرور قرابة عقد من الزمن، لا تزال لدى منظمة العفو الدولية بواعت قلق عميق بشأن عدم إجراء تحقيق مستقل ومحايّد ووافٍ وفعال في ما حدث في أنديجان في مايو/أيار 2005 وفي انعدام المساءلة كلياً على الانتهاكات التي وقعت. وخلال الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة في عام 2013 والمتعلق بسجل أوزبكستان في مجال حقوق الإنسان، أوضح وفد أوزبكستان أنه لا يشاطرنا بواعت قلقنا، وقال: "إن قضية أنديجان أغلقت بالنسبة لنا".⁴

ويبدو أن الاتحاد الأوروبي لديه نفس الشعور. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2005، وبعد أن رفضت أوزبكستان السماح بإجراء تحقيق دولي مستقل في حوادث أنديجان، أعلن الاتحاد الأوروبي حظراً على مبيعات الأسلحة والشحنات العسكرية إلى أوزبكستان من دول الاتحاد الأوروبي. كما أعلن حظراً على منح تأشيرات دخول إلى أراضي بلدانه لمدة سنة، شملت 12 شخصية من كبار المسؤولين الحكوميين والوزراء في أوزبكستان. بيد أنه بعد مرور ثلاث سنوات، وعندما أصبح تأمين الطاقة أولوية للاتحاد الأوروبي، أسقط الأخير جميع دعواته إلى إجراء تحقيق، ورفع الحظر عن منح التأشيرات على الرغم من أنه لم يتم تقديم أحد إلى ساحة العدالة على عمليات القتل الجماعي في أنديجان.

دراسة حالة: إسرويل خلدوروف

تعرّض للتعذيب لأنه تحدث عن أنديجان

زُعم أن المدافع عن حقوق الإنسان إسرويل خلدوروف تعرّض للتعذيب وأرغم على الاعتراف بمحاولة الإطاحة بالنظام الدستوري في أوزبكستان باستخدام العنف.

وعقب احتجاجات أنديجان في مايو/أيار 2005، تحدث إسرويل خلدوروف إلى وسائل الإعلام الدولية حول المقابر الجماعية في المدينة وما حولها، التي زعم شهود عيان أنها حدثت تحت إشراف سلطات أوزبكستان. وشأنه شأن الذين ناقشوا موضوع هذه المقابر بصورة علنية، اتُهم بتقويض الأمن الوطني للبلاد.

وقد فرّ إسرويل خلدوروف إلى قرغيزستان لتفادي الاعتقال. وفي مايو/أيار 2006، قام بتنظيم احتجاج سلمي في المدينة الحدودية كارا-سو في الذكرى السنوية الأولى للاضطرابات. وفي سبتمبر/أيلول احتُجز في أوزبكستان. وليس من المعروف ما إذا كان قد عاد إلى بلاده طوعاً، أم أنه اختُطف من قبل قوات الأمن الأوزبكية.

وقد احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي، ووردت أنباء عن أنه تعرّض للتعذيب وأرغم على الاعتراف عقاباً له على التجرؤ على الحديث. وإثر محاكمة جائرة في فبراير/شباط 2007،

حُكِمَ على خلدوروف بالسجن لمدة ست سنوات. وأُتهم بمحاولة الإطاحة بالنظام الدستوري وتنظيم وقيادة منظمة محظورة، وعبور الحدود بصورة غير مشروعة. كما رُفضت كافة دعاوى الاستئناف ضد الحكم. وفي عام 2012 تم تمديد فترة حكمه ثلاث سنوات أخرى بزعم مخالفته لقواعد السجن.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن كافة التهم الموجهة إلى خلدوروف، غير تهمة عبور الحدود بصورة غير قانونية، كانت ملفقة بهدف معاقبته على معارضته السياسية السلمية وأنشطته في مجال حقوق الإنسان. إن منظمة العفو الدولية تعتبر إسرويل خلدوروف سجين رأي، وتدعو إلى إطلاق سراحه فوراً وبلا قيد أو شرط.

استهداف الجماعات الدينية والأعداء السياسيين

ثمة جماعات معينة عرضة بشكل خاص لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة في أوزبكستان. فما زلنا نتلقى أنباء ذات صدقية عن تفشي التعذيب ضد الأعضاء، أو من يُشتبه في أنهم أعضاء، في الحركات الإسلامية المحظورة والجماعات الإسلامية والأحزاب السياسية المعارضة. كما ترد أنباء عن أن المدافعين عن حقوق الإنسان مستهدفون.

وقد ظل أعضاء الجماعات الإسلامية المشتبه بهم، أو أتباع الزعماء الإسلاميين المستقلين مستهدفين على نحو متزايد منذ ديسمبر/كانون الأول 1997، عندما أدى مقتل عدد من أفراد الشرطة في منطقة نمنغان إلى شن موجة من الاعتقالات الجماعية. وقد اشتدت حملة القمع عقب التفجيرات التي وقعت في طشقند في عام 1999 (أنظر: "ومضة: تفجيرات طشقند، فبراير/شباط 1999" أعلاه)، وعقب التوغلات المسلحة من قبل مقاتلي الحركة الإسلامية في أوزبكستان في أغسطس/آب 1999 وأغسطس/آب 2000.

ومن بين الجماعات الأكثر عرضة للاستهداف من قبل السلطات الأوزبكية: الحركة الإسلامية في أوزبكستان واتحاد الجهاد الإسلامي وحزب التحرير، بالإضافة إلى أنصار وأتباع السلفية، والوهابية والطالبية والجماعة والداعية التركي سعيد النورسي.⁵

وقد اعتُقل بعض المشتبه بهم من المتعاطفين مع الحركة الإسلامية في أوزبكستان وحزب التحرير، وحُكِمَ على مئات "الوهابيين" بالسجن مدداً طويلة إثر محاكمات جائرة - و"الوهابيون" مصطلح واسع يُستخدم لوصف الإسلاميين الذين يؤدون عباداتهم في المساجد الخارجة عن سلطة الدولة، أو الذين يُشتبه في أنهم يعتنقون آراء "متطرفة".

مراد جورايف

اعتراف تحت التعذيب وتمديد الأحكام المتكرر

يزعم أنصار مراد جورايف أنه تعرّض للتعذيب على أيدي الشرطة أثناء فترة انتظار المحاكمة، وأرغم على الاعتراف بتهم لا أساس لها. وحُكِمَ عليه بالسجن لمدة 12 سنة بتهمة الإطاحة بالنظام الدستوري في أوزبكستان باستخدام العنف، ولكنه لا يزال مسجوناً بعد مرور زهاء 20 سنة، بعد تمديد حكمه أربع مرات بزعم مخالفة قواعد السجن.

ومراد جورايف عضو سابق في البرلمان الأوزبكيستاني، وتعتقد منظمة العفو الدولية أن لاعتقاله وتمديد أحكام السجن التي صدرت بحقه دوافع سياسية. كما تعتقد المنظمة أن

محاكمته كانت جائرة. وكان قد شارك في توزيع جريدة معارضة محظورة، وُرِبط اسمه بحزب "إرك" المعارض عندما كان محتجزاً.

وتم تمديد حكم مراد جورايف ثلاث سنوات في الأعوام 2004 و 2006 و 2012، وثلاث سنوات وأربعة أشهر في عام 2009. وقالت عائلته إن إحدى تلك العقوبات صدرت بسبب عدم تغيير "الحفاية" عند مقابلة مسؤولي السجن. وتدهورت حالته الصحية بشكل خطير أثناء فترة السجن. فهو الآن بالكاد يقوى على الكلام، وأصبح ضعيفاً تقريباً، وفقد معظم أسنانه. وقد أمضى فترات طويلة في الحبس الانفرادي، ولا يحصل على الرعاية الطبية التي يحتاجها.

ويرسم سجناء سابقون صورة مرعبة لأوضاع الحبس الانفرادي في أوزبكستان. فالزنازن الإسمنتية الصغيرة غالباً ما تكون بدون نوافذ وبدون تهوية. ولا تتوفر فيها أية تدفئة خلال فصل الشتاء، حيث تهبط درجات الحرارة إلى ما دون الصفر المئوي، وفي الصيف تصبح الزنازن خانقة. وغالباً ما لا يكون هناك متنّسح لسرير، ولذا يتم تزويد السجنين بمرقد ضيق في الليل، ويُزال في صباح اليوم التالي. ويضطر السجناء إلى التكوُّر أو الجلوس على الأرضية الإسمنتية خلال النهار.

التدقيق الدولي

تبدو حكومة أوزبكستان مصمّمة على تفادي التدقيق الدولي والتملص من التزاماتها الدولية. فلم ترد الحكومة على طلبات المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب المتعددة لزيارة البلاد، وتجاهلت التوصيات المتعلقة بضرورة التفاعل بشكل كامل مع الآليات الدولية المعنية، ومنها آلية الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وقالت إن مثل هذا التعاون "ليس جزءاً من التزاماتها بموجب المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتفق عليها".⁶

ومرة تلو أخرى، لم تنفذ حكومة أوزبكستان التوصيات التي قدمتها لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيرها من الهيئات الأممية، وخصوصاً ما يتعلق منها بإجراء تحقيقات عاجلة وواافية ومستقلة ومحايدة في مزاعم التعذيب أو إساءة المعاملة. ولا تزال منظمة العفو الدولية تشعر بقلق خاص من استمرار إنكار مزاعم التعذيب على أيدي قوات الأمن وترديد أنها لا أساس لها من الصحة.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن استمرار عدم احترام أوزبكستان لالتزاماتها الدولية الخاصة بحقوق الإنسان يعكس ثقافة عميقة الجذور للإفلات من مرتكبي التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب.

وفي اجتماع آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة للأمم المتحدة في أبريل/نيسان 2013⁷، ومراجعة لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في أكتوبر/تشرين الأول 2013⁸، رفض وفد أوزبكستان كافة المزاعم التي تقول إن أفعال التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة تُستخدم من قبل قوات الأمن وموظفي السجنون على نحو اعتيادي.

ومنذ عام 2010، بدأت حكومات في أمريكا الشمالية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي تصبح تدريجياً أكثر تردداً في إثارة قضية انتهاكات حقوق الإنسان في المباحثات الثنائية وفي المحافل الدولية مع السلطات الأوزبكية. وسعى

الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى تحسين العلاقات مع أوزبكستان لأسباب جيوسياسية استراتيجية أوسع تتمحور حول الحملة العسكرية الدولية في أفغانستان والتدخلات لمكافحة التمرد في الأقاليم الشمالية الغربية في باكستان - حيث تملك جماعات، من قبيل طالبان والحركة الإسلامية في أوزبكستان وجماعة الجهاد الإسلامي، قواعد هناك - وحول بدء انسحاب القوات الأمريكية وقوات التحالف من أفغانستان في عام 2014. إذ أن أوزبكستان تحدد أفغانستان من الجنوب الغربي، ومن المتوقع أن تمر بعض القوات والمعدات عبر مناطقها الحدودية وهي في طريقها إلى بلدانها. إن مكافحة الإرهاب، ولاسيما التدابير الرامية إلى احتواء تهديدات إرهابية محتملة من أفغانستان والأقاليم الحدودية الشمالية الغربية في باكستان، وأمن الحدود والطاقة، بالإضافة إلى تهريب المخدرات، تظل في صدارة جدول الأعمال الدولي.

أساليب التعذيب

تحت سجناء سابقون عن طائفة من أساليب التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة المستخدمة في أوزبكستان، وتشمل:

- الضرب بالهراوات والقضبان الحديدية والزجاجات المليئة بالماء، مع تقييد أيدي المعتقلين بمشعاعات التدفئة، أو تعليقهم بكلابات مثبتة في السقف؛
- الخنق بأكياس بلاستيكية أو أقنعة الغاز بدون وجود أنبوب هواء على رؤوس المعتقلين؛
- إدخال أبر تحت أطراف اليدين والقدمين؛
- الصعق الكهربائي؛
- الرش بالماء المثلج؛
- اغتصاب النساء والرجال والاعتداء الجنسي عليهم.

دراسة حالة: إركن موسايف

تعريض للضرب والتهديد والسجن

إركن موسايف موظف سابق في وزارة الدفاع، حُكم عليه بالسجن لمدة 20 عاماً بتهمة الخيانة وسوء استغلال المنصب في عام 2007 إثر ثلاث محاكمات جائزة منفصلة. وتقول عائلته إنه تعرّض للتعذيب وأرغم على الاعتراف، وأن المحكمة اطلّعت على أدلة تشير إلى أن إركن موسايف عانى من إصابة دماغية سببت له الصدمة أثناء احتجازه لدى أجهزة الأمن.

وقد اعتُقل في عام 2006 أثناء عمله مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وورد أنه خضع للاستجواب لمدة عشرة أيام ومُنع من التحدث مع عائلته أو محاميه. وقيل له إنه سيُحاكم بتهمة الاتجار بالمخدرات أو ارتكاب جرائم إرهابية إذا رفض الاعتراف.

وزعم أنه تعرّض للضرب يومياً والاستجواب في الليل على مدى شهر كامل. وتلقت عائلته تهديدات، ومُنع من رؤيتها لمدة شهر إلى أن تعافى من الكدمات الظاهرة على جسده. وفي النهاية وقّع إركن موسايف اعترافاً شريطة ألا تمسّ أجهزة الأمن عائلته بسوء - ومع ذلك فإنه رأى في وقت لاحق مذكرة اعتقال بحق زوجته.

وحُكم على إركن موسايف بالسجن لمدة مختلفة: ست سنوات و 15 سنة و 20 سنة. واستندت الأحكام الثلاثة جميعاً إلى اعترافات انترعت منه تحت التعذيب. ورفضت الشكاوى المتعلقة بالتعذيب وجميع دعاوى الاستئناف كذلك. وفي عام 2007، أيدت المحكمة العليا في أوزبكستان حكماً بالسجن لمدة مجموعها 20 عاماً.

عزل السجناء وضربهم وإهمالهم

إن أوضاع السجن التي يعيشها منتقدو الحكومة والمدافعون عن حقوق الإنسان والمدانون من أعضاء الأحزاب أو الحركات الإسلامية، يمكن أن تتسم بالقسوة بشكل خاص. وقد وصف سجناء سابقون زنازن العقاب على النحو الآتي: غرف إسمنتية صغيرة، غالباً ما تكون بلا نوافذ، ولا تتوفر فيها تدفئة ولا يدخلها الضوء الطبيعي وليس فيها تهوية، مع حيز ضيق للغاية لا يتسع لسرير. كما تحدثوا عن تعرضهم للضرب المتكرر على أيدي الحراس والسجناء الآخرين: وزعموا أنهم حُرِّموا من الحصول على الرعاية الطبية وأرغموا على القيام بأعمال جسدية قاسية - من قبيل البناء أو صنع الطوب - بدون ملابس كافية أو طعام أو ماء كافيين.

ولا يوجد في أوزبكستان نظام مستقل لمراقبة السجون، أي أن جولات التفتيش على السجون بشكل منتظم ومفاجئ وبدون إشراف السلطات أمر غير ممكن. ففي أبريل/نيسان 2013 أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنها اتخذت القرار الصعب بوقف زيارات المعتقلين في أوزبكستان، لأنها لم تستطع العمل وفقاً لمعاييرها النموذجية الخاصة بها، الأمر الذي جعل الزيارات "بلا طائل"⁹ إذ أن الموظفين الرسميين الأوزبكستانيين يعمدون عادةً إلى مرافقة الزوار من الدبلوماسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال زياراتهم.

احتجاز الأشخاص الذين تم تسليمهم بمعزل عن العالم الخارجي

يساور منظمة العفو الدولية قلق لأن الأشخاص الذين أُعيدوا إلى أوزبكستان باسم الأمن و"الحرب على الإرهاب" ظلوا محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي، مما يزيد من خطر تعرضهم للتعذيب أو إساءة المعاملة.

وأظهرت بحوثنا أن حكومة أوزبكستان لا تنفك تسعى إلى إعادة الأشخاص الذين تشبته في ضلوعهم في تفجيرات طشقند التي وقعت في عام 1999، وفي احتجاجات أنديجان في عام 2005، وغيرها من أفعال العنف المختلفة. كما طلبت تسليم المعارضين السياسيين ومنتقدي الحكومة والأشخاص الأثرياء الذين لم تعد السلطات في طشقند راضية عنهم.

إن العديد من طلبات التسليم يستند إلى أدلة ملفقة وغير موثوق بها، ويقوم على "تأكيدات دبلوماسية" من جانب سلطات أوزبكستان بأن أولئك الأشخاص لن يتعرضوا للتعذيب عند عودتهم. وإن مثل تلك التأكيدات لا تعتبر ضماناً فعالة ضد التعذيب لأنها لا تُنفَّذ في الممارسات العملية.

أوقفوا التعذيب في أوزبكستان:

تدعو منظمة العفو الدولية إلى التحرك العاجل من أجل وقف استخدام التعذيب وإساءة المعاملة في أوزبكستان، وإلى وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب. ويتعين على السلطات أن تقوم بما يأتي:

- إجراء تحقيق شامل في كافة شكاوى التعذيب وإساءة المعاملة، وتقديم الجناة إلى ساحة العدالة في محاكمات عادلة؛

- إجراء مراجعة قضائية لجميع الحالات التي يدعي فيها الأشخاص أنهم أُدينوا استناداً إلى أدلة انتزعت منهم تحت وطأة التعذيب؛
- النص الصريح، في قانون الإجراءات الجنائية في أوزبكستان، على حظر استخدام التعذيب وإساءة المعاملة كوسيلة للحصول على اعترافات؛
- منع استخدام الاعترافات القسرية في الإجراءات الجنائية؛
- ضمان الالتزام الصارم، في جميع المحاكمات، بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة؛
- الامتناع عن استخدام بواعث "الأمن القومي" لاستهداف المعارضين السياسيين أو لمنع الأشخاص من ممارسة حقهم في حرية الدين والتعبير والتجمع؛
- التعاون الحقيقي مع آليات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ذات الصلة ودعوة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، لزيارة أوزبكستان؛
- التوقف عن عقد محاكمات مغلقة داخل السجون ومعسكرات الحبس للسجناء المتهمين بمخالفة قواعد السجن.

لقد آن الأوان لوقف التعذيب في أوزبكستان.

¹ تشير عبارة "قوات الأمن" إلى جميع القوات المكلفة بتنفيذ القوانين والخاضعة لإمرة وزارة الداخلية، وأجهزة الأمن الوطني.

² حبيب الله أكيولاتوف وفرهود مختاروف ونوريوي خولجيتوف هم المدافعون عن حقوق الإنسان الثلاثة الذين أطلق سراحهم لأسباب إنسانية. ومن بين الذين مازالوا يقضون أحكاماً بالسجن لمدد طويلة: صالحون عبدالرحمانوف وعزام فرمونوف وإسرويل خولدوروف ونسيم اسحاكوف وغلبولو جليلوف وغانيخون ممتاخانوف، وديلمورود سعيدوف، وأكثم تورغونوف.

³ اعتمدت المحكمة العليا بكامل أعضائها قرارين، هما: (القرار رقم 17 بتاريخ 19 ديسمبر/كانون الأول 2003، والقرار رقم 12 بتاريخ 24 سبتمبر/أيلول 2004).

⁴ أنظر: A/HRC/24/7، صفحة 7.

⁵ الحركة الإسلامية في أوزبكستان، المعروفة أيضاً باسم "الحركة الإسلامية لتركستان"، هي جماعة إسلامية معارضة من أوزبكستان أصلاً، تدعو إلى الإطاحة بالرئيس إسلام كريموف وإنشاء خلافة أو دولة إسلامية. وقد صنّفت الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية هذه الحركة بأنها منظمة إرهابية وحظرتها في جميع جمهوريات وسط آسيا الخمس. وهي تعمل الآن من قواعد في شمال أفغانستان والمناطق القبلية بوزيرستان في باكستان.

اتحاد الجهاد الإسلامي، المعروف سابقاً باسم "جماعة الجهاد الإسلامي"، الذي انشق عن الحركة الإسلامية في أوزبكستان في عام 2002، ويتمركز في المناطق القبلية في باكستان. وقد ارتبط اسمه بالهجمات العنيفة التي وقعت في أوزبكستان في عام 2004، بالإضافة إلى محاولات التفجير في ألمانيا في عام 2007. كما أنه مصنّف كجماعة إرهابية من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة.

حزب التحرير هو حركة إسلامية عابرة للقوميات أصوله في منطقة الشرق الأوسط. ويطمح الحزب إلى إنشاء دولة الخلافة في وسط آسيا، وهو محظور في جميع الجمهوريات الخمس، واعتُبر منظمة إرهابية في روسيا في عام 2003. وفي أدبياته الرسمية لا يدعو حزب التحرير إلى استخدام العنف كوسيلة لتحقيق أهدافه.

"نور" (نور جيلار) مصطلح تستخدمه أجهزة الأمن في المنطقة للإشارة إلى أتباع رجل الدين المسلم التركي سعيد النورسي الذي عاش في القرن التاسع عشر. وهذه الحركة محظورة في كل من أوزبكستان وروسيا باعتبارها منظمة "متطرفة". وفي أوزبكستان أدين عدة مئات من أتباع حركة "نور" أو أتباعها المزعومين، بتهمة الانتماء إلى منظمة غير مشروعة إثر محاكمات جائرة.

⁶ أنظر: A/HRC/24/7، صفحة 27

⁷ أنظر: <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/UZSession16.aspx>

⁸ أنظر:

http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/SessionDetails1.aspx?SessionID=809&Lang=e

⁹ أنظر الرابط:

<http://www.icrc.org/eng/resources/documents/news-release/2013/04-12-uzbekistan-detainees.htm>